العدد (2112) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

قواطي من شمع

إحسان شمران الياسري

يُظهر سياسيونا كل يوم قدرة على ابتداع إظهار النفس بطرق مشوقة للجمهور الذي غابت عنه هذه الصور لعقود طويلة!!

ومع ان بعض هذه الطرق غير مفهومة للكثير من الاميين وأنصاف المتعلمين، إلا انها واضحة جدا للمتبحرين في علوم السياسة والاتصال الجماهيري، وتؤدي نتائج خطيرة في جذب الانصار والناخبين.

فالكتلة الفلانية تصرّح للجمهور بأنها ضد ترشيح (سيد مهدي) لمنصب نائب رئيس منظمة او حزب او رئيس جمهورية، وهذا من حقها، ولكن ما لا يفهمه الأميون للأسف هو (حتمية) ان يظهر (سبعة وعشرون) نائباً من الكتلة امام الكامرات متراصين وعيونهم تنظر الى سقف القاعة اثناء تلاوة البيان من قبل أردئهم نُطقاً في اللغة العربية..

نحن (الأميين) لا نفهم لماذا يجب ان يقف خمسون نائبا او عشرون او خمسة وراء وجنب وامام من يتلو البيان..

ولا نفهم لماذا يجب ان يجلس كل اعضاء اللجان البرلمانية على المنصة، ثم يتلو كل واحد منهم سطرين من المادة، فيمر القانون او التقرير على اشخاص لا يعتنون بموقع الكسرة او الضمة او الفتحة، فيما يمكن ان يجلسوا جميعهم على المنصة، إن كان هذا حتميا، ويتلو التقرير او مسودة القانون اكثرهم معرفة بلغتنا العربية الجميلة.

لماذا يفترض الساسة اننا نكترث لظهورهم متراصين امام الكامرات، وهي لحظات ليست حلوة دائماً، خصوصاً عندما يكون استعراض عضلات فارغ ينتهي بتصعيدات في الشارع ندفع نحن ثمنها.

مرة اخرى، ما معنى اشتراك اكثر من سياسي في وقفة من هذه الشاكلة.. إنها تزعزع الثقة لدينا بروح الفريق الذي يفترض ان يعملوا به، ام ان جمهورهم لا يكتفي بظهور (س) مالم يظهر خلفه او بجانبه (ص)، حتى لو ظهر أبله لا يعرف حتى ترتيب وتنسيق ما يرتديه.. المهم انه يظهر حتى لو لم ينطق بحرف واحد.

وخلال الاسبوع الماضي قرأتْ احدى لجان البرلمان مسودة قانون.. كان الاخوة في اللجنة ستة على ما اذكر، قرأ كل واحد منه خمس كلمات، ولم يقرأ بشكل مقبول إلا واحد منهم.. أما الآخرون، فقد قرأوا مثلما يفعل الاخوة المستشرقون بمخارج الحروف، فقد أنث بعضهم وذكّر، ورفع ونصب.. والغريب، ان احداً لم يجرؤ من الحاضرين في القاعة على إيقافه، إذ يفترض انه يتلو نصاً قانونياً في طريقه للتدوين..

هذه ملاحظات، فيها من القرف أكثر مما فيها من النُصح..

ومن الآن، ارجوكم راقبوا (لمّة) مَنْ يظهرون امام الكامرات ليقول أحدهم (أعزائي المواطنين.. غداً، في مثل هذه الساعة، ستكون قد مرت على وقفتنا هذه أربع وعشرون ساعة، فلنحتفل بها من الآن!!).

الانسحاب الأمريكي.. معطيات الواقع ومخاوف البعض

هل نحن جاهزون لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ؟ وكيف يمكننا أن نثبت هذه الجاهزية ؟ وحدها الأسئلة تطرح نفسها كلما اقتربنا من نهاية عام ٢٠١١ دون أن نجد ثمة إجابات قاطعة من شأنها أن تجعلنا نطمئن أكثر فأكثر .

حسين علي الحمداني

والجاهزية ينظر إليها البعض على إنها تتعلق بتسليح الجيش وكفاءته دون أن تشمل هذه الكلمة مجالات أخرى أخطر بكثير من الملف العسكري الصرف، لم يسأل أحد هل نحن نمتلك الجاهزية الثقافية لأن نتعايش سلميا ؟ وهل نمتلك الثقافة الديمقراطية التي تؤهلنا لأن نبتعد عن الصراعات السياسية ؟ والأهم من هذا وذاك هل صنعنا مجتمعا متسامحا ؟ وهل وثقفا علاقاتنا مع الجوار العراقي ؟ تبدو أسئلة كثيرة تدور جميعها في محور ينظر إليه الجميع بحساسية مفرطة دون أن تتم صياغة وجهات نظر ترضي الأطراف كلها.

العراق من حيث المبدأ ونظريا جاهز وبكامل الاستعداد لإدارة نفسه بنفسه نهاية هذا العام ، وعندما نقول هذا نستند لجملة من المعطيات على أرض الواقع، في مقدمتها وجود أكثر من مليون عسكري يديرون الملف الأمني بشكل أفضل مما كان عليه في السنوات الماضية وباتت لديهم القدرة الكاملة والخبرة المتراكمة في التعامل مع الإرهاب وفلوله لدرجة ربما لا نبالغ إن قلنا بأن المجاميع الإرهابية باتت تخشى القوات العراقية أكثر من خشيتها من القوات الأمريكية، وهذا لا يعني بأن القوات العراقية تتعامل بقسوة معها بقدر ما يمثل تنامي حقيقي في قدرات هذه القوات واندفاعها وأحيانا فدائيتها وبطولتها في الإجهاز على أوكار الإرهاب أينما كانت ، وهذه حقيقة يجب أن نشيد بها ، خاصة وإن القوات الأمنية كانت مسؤولة عن ملفات حفظ الأمن في مناسبات عدة كالانتخابات والمناسبات الدينية وغيرها .

الشيء الآخر فإن البلد الآن ديمقراطي تعددي فيدرالي ، يحكم وفق دستور وأنظمة وقوانين تراعي مبادئ كثيرة في مقدمتها حقوق الإنسان ، واحترام الرأي والرأي الآخر ،وترسيخ قوي لمبدأ الديمقراطية وممارستها في أكثر من مرة وأعطت نتائج ربما تكون جيدة في مرحلتنا هذه ومن شأنها أن ترتقي لما هو أفضل من هذا في الدورات القادمة .

الجانب الثالث يتمثل بولادة مؤسسات الدولة ، هذه الدولة التي تبخرت في أبريل/ نيسان ٢٠٠٣ ليبدأ بناء مؤسسات الدولة الجديدة بشكل ربما أصابه بعض التشوه في حلقاته الأولى ، إلا إن هذه التشوهات بدأت تزال تدريجيا وأصبح للعراق قضاء مستقل ، هيئة نزاهة ، مفوضية انتخابات ، وغيرها من مقومات بناء الدولة الحديثة .

الأهم من هذا هو ولادة وعي مجتمعي جديد يؤمن بالديمقراطية وينبذ العنف ويبتعد عن كل ما من شأنه أن يقوّض المنجزات التي تحققت في بلدنا وقد لمسنا ذلك بوضوح في انتعاش مهرجانات كالمربد ومعارض الزهور ومعارض الكتاب التي شملت أكثر من محافظة بما فيها محافظات ما زال البعض يطلق عليها تسمية ساخنة (ديالى مثلا) وغيرها، وهذه ما كانت لتحصل لولا توفر الأجواء الأمنية الجيدة ووعي المجتمع وتعامله معها، على إن هذه المهرجانات والملتقيات هي الحياة الطبيعية التي يجب أن يعيشها الشعب العراقي بعد أن يغادر حقبة الإرهاب بكل أشكاله بما فيها حقبة البقاء تحت وصايا الاحتلال .

الشعب العراقي جاهز لأن يحتفل بجلاء آخر أمريكي ساهم في إسقاط النظام الشوفيني ، ولكن السؤال هل القوى السياسية مهيأة لهذا ؟ هذا هو التحدي الذي يواجهنا في معضلة الانسحاب من عدمه ، فالشعب موحد، لكن القوى السياسية غير موحدة في هذا، فالبعض يرى ثمة جاهزية كبيرة نمتلكها وهذا يمثل رأي الأغلبية السياسية والشعبية في نفس الوقت ، بينما يرى البعض الآخر بأن العراق غير جاهز لهذا ولهم في تبريراتهم ما قد يجعلنا نقلق فعلا خاصة وإن الرافضين للانسحاب هم الأقرب لأمريكا ، وبالتالي فإنهم يصرحون وفق رغبة تتعارض أحيانا مع رغبة وتطلعات الأغلبية السياسية والشعبية .

ما يمكن أن نقوله ونؤكده أن الوضع الإقليمي الآن يختلف كثيرا عن عام ٢٠١٠ وما قبله ، وهنالك موجة تغييرات جيوسياسية كبيرة في المنطقة العربية، وهذه التغييرات في النظم وأساليب الحكم من شأنها أن تجعل العراق محاطا بدول ديمقراطية وليس (ذئاب) كما كانت في الأعوام السابقة ، دول ستعكف على الأقل في دراسة ملفاتها الداخلية ومعالجة أزماتها مع شعوبها، وبالتالي فإن ما يمكن أن يشكل خطرا كبيرا على وحدة واستقرار العراق عبر التدخلات الخارجية لهذه الدول في شؤونه بات بعيدا نوعا ما وخارج حسابات هذه الدول نفسها ، وربما لمس المتابع للشأن العراقي من خلال الخطاب السياسي والإعلامي لبعض القوى السياسية العراقية والتي وجدت نفسها بدون غطاء إقليمي في مرحلة ما بعد الثورات والاحتجاجات العربية .

لهذا فالمطلوب الآن بأن تكيف القوى السياسية نفسها على أن تكون مع الشارع العراقي الراغب برحيل القوات الأمريكية وأن تتعامل بجدية بعيدا عن المخاوف التي ظلت تهيمن على أداء بعض الكتل السياسية التي أحاطت كل توجهاتها وفق نظرية (عدم الثقة بالآخر)، وهذا ما انعكس سلبا حتى على سن وتشريع القوانين المهمة للشعب العراقي .

النخب السياسية عليها الآن أن لا تجر الشارع العراقي لمخاوف تصطنعها ، بل عليها أن تكون مع الشارع العراقي فربما تبدد مخاوفها أو بعض ظنونها الناجمة من (عدم الثقة). الشعب العراقي يريد تنفيذ الاتفاقية التي ستحول أمريكا من دولة محتلة للبلد إلى دولة صديقة شأنها شأن دول العالم الأخرى بما يحفظ للعراق وشعبه السيادة والكرامة.

في اليوم العالمي لحماية الملكية الفكرية

احتفالية مركز حقوق المؤلف العراقي

(العراق يواصل الإبداع) تحت هذا الشعار يقيم المركز الوطني العراقي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة احتفاليته صباح (الثلاثاء) السادس والعشرين من شهر نيسان الحالي برعاية معالي وزير الثقافة تزامنا مع ذكرى اليوم العالمي لحماية الملكية الفكرية. والمركز الوطني أقام احتفاليته هذه في الذكرى الرابعة لتأسيسه، وقد أعلن مصدر في الوزارة أن الاحتفال مناسبة لتكريم المبدعين العراقيين في المجالات الثقافية.

باسم عبد الحميد حمّودي

قبل التعليقات الضرورية – بهذه المناسبة– أقول مسبقا مبارك للمكرمين والمكرمات فهم أهل الثقافة العراقية وكنوزها ولكن، من الضروري ان نشير في مقدمة تعليقنا إلى أن من الضروري أن يجري تكريم المبدعات والمبدعين في مناسبة أخرى (مبررة) لا علاقة للمركز الوطني العراقي بها، فهو مركز قام تأسيسه على أعقاب حل اللجنة الوطنية لحقوق المؤلف التي أسست منذ سنوات طويلة استنادا الى قرارات اللجنة الوطنية لليونسكو التي تتبع وزارة التربية و كان ممثلا وزارتي الثقافة والتعليم العالي عضوين فيها.

والذي يهمنا قوله ان اللجنة السابقة لم تقم بمهامها المقررة في التسعينات لوجود تجاذبات بين الوزارات المعنية وغياب المسؤولية التي حددها قانون حق المؤلف العراقي الذي اعتمد على قرارات مؤسسات اليونسكو المختصة بهذا الشأن مثل اللجنة الدولية وصندوق حقوق المؤلف الدولي وغيرهما .

كان من مهمات اللجنة السابقة والمركز الوطني (الجديد) حماية حقوق المؤلف العراقي لدى الناشر العراقي (أهلياً كان أو مؤسسة حكومية) وذلك باعتماد العقد واسطة للعمل بين الطرفين وعدم استغلال حاجة المؤلف على طبع أو نشر أعماله بإجباره على التنازل عن حقوق الطبعات التالية ، بل أن داراً حكومية كبيرة مثل دار الشؤون الثقافية قد اوقفت العمل بنظام العقد منذ ثمانينات القرن الماضي إمعاناً في إهدار حق المؤلف النصوص عليه في قانون حق المؤلف وفي تعليمات اللجنة الوطنية السابقة.

وليست مسألة العقد خاصة بالكتاب فقط –سابقا واليوم – فحق المؤلف لا يقتصر على حق التأليف للكتاب بل للأغنية والأنشودة واللحن والدراما بأشكالها الإذاعية والسينمية والتلفازية وحقوق التصاميم الخاصة باللوغوات المتعددة وتصاميم المواقع الالكترونية وإدارتها والمادة المنتجة أو المعروضة في تلك المواقع إلا ما نص عليه خلاف ذلك.

أهدرت حقوق المؤلف العراقي في العراق منذ زمن وأهدرتها المؤسسات الإذاعية والتلفازية والمحطات الفضائية دون خوف ولا خجل، فهي تبث الاغنية والمقابلة والمادة الفيلمية والتقرير... الخ مراراً دون أن تدفع حقوق البث إلا لمرة واحدة ومن قبل الجهة المنتجة، في وقت تستولي فيه المؤسسات الإذاعية والتلفازية الأخرى عليها مجانا – إلا ما ندر –

وفي وقت عاش فيه الكثير من الأدباء وكتاب الأغنية والملحنون وقرّاء التراتيل المصريون واللبنانيون والمغاربة على ما تدره عليهم أجور إعادة البث لدى جمعيات حقوق المؤلف في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها مثل عبد الوهاب والأطرش والدوكالي والشعشاعي وشعيشع (وسواهما من القراء)،عاشوا برفاهية نتيجة لذلك.

إن من مهمات المركز العراقي الناشئ ان يحفظ حقوق المؤلفين العراقيين في خارج العراق، فقد سامته دور النشر العربية وسواها العذاب وسرقت جهده بصلف وخشونة ولم تعطه –أحياناً– نسخة واحدة ،ولم يقتصر الأمر على الدور الأهلية بل أن دور نشر ومجلات تصدرها مؤسسات حكومية عربية قد أكلت حقوق المؤلف العراقي الذي لم يجد حتى اليوم من يدافع عنه أو يعطيه حقوقه إلا الدور المعتبرة التي تحترم اسمها في الإمارات ولبنان و بعض دول أخرى .

لقد طبعت كتب محكمة الشعب وتاريخ الوزارات العراقية و كتب عباس العزاوي والجواهري والوردي ومذكرات ناجي شوكت وكامل الجادرجي والشيخ مهدي كبة وغيرهم عدة طبعات ومن عدة دور نشر عربية ومشرقية دون رادع ولم يتحرك أحد للاحتجاج أو لاستحصال الحقوق،

إضافة لذلك فقد قامت دور نشر عربية وعراقية ودور أخرى تقيم نشاطاتها في الغرب بإعادة طبع كتب التراث العربي المحققة من قبل محققين عراقيين ثقاة سبق ان طبعوا جهودهم طبعات أولى دون أن يذكروا الطبعة الأولى ودون ان يحصلوا من المحقق على ترخيص بإعادة النشر ومن دون ان يمنح المحقق أية حقوق مادية تبعا لذلك.

إن الأمر المهم هنا ان يؤخذ رأي المحقق – المؤلف – المترجم (أو ورثتهما) في إعادة النشر وأن يجري التعاقد مع الجهة المعنية، وذلك أمر نادر الحدوث بالنسبة للمؤلف العراقي بسبب غياب القدرة الاجرائية على حماية نتاجه من قبل المركز الوطني لحماية حق المؤلف العراقي الآن (اللجنة الوطنية السابقة) وعدم اهتمام بهذه الحقوق إلا بوجود الحالة التشريفية فقط والتي تخص الموظفين المعنيين رسميا دون فعل حقيقي .

أن هذه المناسبة فرصة حقيقية للاستذكار ولإعادة النقاش حول حقوق المؤلف العراقي المغدورة دوما إذ توفي عدد كبير من المؤلفين والمترجمين والمحققين وقد أنهكتهم الأمراض دون علاج ومات بعضهم وقد ترك آثاراً مهمة دون ان يذكره وأهله احد مثل د.محمود الجادر ود.محسن غياض ود.محمد جبار المعيبد وسواهم كثير.

إنها فرصة للتقويم وإعادة بناء أسباب النجاح ومحاسبة دور النشر والإذاعات والفضائيات التي نهبت حقوق المؤلف العراقي.

هل أنتم شيعة حقا؟

هيثم الحسيني

الشيعة لغوياً هم الجماعة وشيعة فلان هم جماعته وأنصاره، وحين انقسم الإسلام إلى طوائف عرّفت الشيعة نفسها بأنهم شيعة أهل البيت أو كما يقولون تحديدا شيعة أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع).

إذا تكلمنا مع أي عراقي أو عربي أو حتى أجنبي فسيقول لنا بأن الحكم في العراق باتت تقوده الشيعة ولكن السؤال الأهم هو إذا كان مذهب القائمين على حكومة العراق هو التشيع فشيعة من هم؟

إذا ضاقت الصدور من مقدمتي فدعونا نثبت بالمنطق هل أنتم يا من تحكمون العراق شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حقا؟

لنفترض بأن الله أحيا علي بن ابي طالب في أيامنا هذه...

هل ستسلمونه الحكم حالا؟

وإذا تسلّم الحكم هل سيسكن في قصور تشبه قصوركم ويدع جزءاً لا يستهان به من شعبة يلتحف السماء؟

هل سينعم وأهل بيته بالكهرباء المستمرة ويترك شعبه يتلظى؟

هل سيأكل أطيب الطعام وشعبه يتحسر على مفردات البطاقة التموينية؟

هل ستكون مصالح الدول المجاورة أهم لديه من مصالح بلده؟

هل سيتأثر أبناؤه البررة وأهله وأصدقاؤه المقربون بالمقاولات والعمولات ولا يلتفت إلى تردي الخدمات؟

هل سيصمت أمام الفساد والرشوة ويكّبر خطأ الموظف الصغير فيقصم ظهره ويتحاشى عن إجرام وسرقات الموظفين الكبار؟

هل سيعتمد على ماما أمريكا في حماية بلده ويقف عاجزاً عن وقف حمام الدم اليومي؟

هل سيتساهل مع من يزور شهادته ليسرق فرصة من هو أكفأ منه؟

هل سيزداد اليتيم يتماً والفقير فقراً و المثكولة ثكلاً في عهده؟

هل سيقطع الطرق ويسمح لحمايته بشتم الناس والاعتداء عليهم حين يمر موكبه؟

هل سيسلّط الجهلة ومزدوجي الجنسية على رقاب الناس؟

هل سيسمح بحيازة النواب وعوائلهم جوازات سفر مدى الحياة وأن يتمتعوا بامتيازات أقروها لأنفسهم لم يشهدها أي بلد من قبل؟

هل سيكيل بمكيالين في قضائه؟

هل سيعتمد مبدأ المحاصصة في اختيار وزرائه؟

هل سيعطي رتباً فخرية لمن لا يجيد القراءة والكتابة ويسلمه أمن البلد؟

هل سيقتل أصحاب الكفاءات في عهده ويهجر الناس من مساكنهم داخل وطنهم؟

هل سيقتل من يخالفه بالرأي ويكون جزاء القلم الشريف رصاصة من سلاح كاتم؟

وغيرها ألف سؤال وسؤال لا يطيقها هذا المختصر إن كان جوابكم على أسئلتي (نعم) فأنتم والله بمركب واحد مع الفاسق ابن ملجم، أما إذا كانت إجابتكم (لا) فما الذي يمنعكم من الاهتداء بنبراس علي بن ابي طالب؟

ولست أرى إلا سبباً واحداً هو إنكم شيعة لأي شخص أو مكون آخر يتخلق بأخلاق تتنافى مع أخلاق علي بن ابي طالب باب العلم الذي لا ترغبون في الدخول إليه وخدمة من وثق بكم من خلاله.

وأختار لكم من بلاغة وليد الكعبة سطرين اختم بها كلماتي حين قال:

(إن الفقيه هو الفقيه بفعله ليس الفقيه بنطقه ومقاله وإن الرئيس هو الرئيس بخلقه ليس الرئيس بقوته ورجاله)